Distr.: General
26 February 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الدورة السابعة

جنيف، 6-8 أيار/مايو 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

موجز الرئيس للاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي*

موجز

تتضمن هذه الوثيقة، التي أعدها رئيس الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، سرداً موجزاً للمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الرابع للفريق العامل، المعقود في قصر الأمم بجنيف يومي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وناقش الفريق العامل التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وقياس قيمة التجارة الإلكترونية، عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية، وبناء القدرات في مجال القياس. واستناداً إلى المناقشات، يقترح هذا الموجز المقدم من الرئيس مواضيع يمكن بحثها في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل، لكي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ويتخذ قراراً بشأنها في دورته السابعة.

* تلخص هذه الوثيقة المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وهي لا تعكس بالضرورة آراء أمانة الأونكتاد أو مسؤوليه أو الدول الأعضاء فيه. ولا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخَّص بها الإعراب عن موافقة الأمم المتحدة عليها.

الرجاء إعادة الاستعمال

الافتتاح

1- عُقد الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي يومي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2023 في جنيف. ويتضمن المرفق الأول لهذا الموجز قائمة بالحضور، ويعرض المرفق الثاني قائمة بالموارد المعرفية التي جرى تقاسمها أثناء الاجتماع.

2- وفي الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب الفريق العامل رئيس المركز الإقليمي للدراسات المتعلقة بتنمية مجتمع المعلومات في البرازيل[1] رئيساً له. وانتُخبت نائبة دائرة إحصاءات التوزيع والخدمات في هيئة الإحصاء الإندونيسية نائبة للرئيس ومقررة[2].

3- وبعد انتخاب أعضاء المكتب، أعلم الرئيس الفريق العامل بأن نتائج الاجتماع ستبلغ إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته السابعة التي ستُعقد في أيار/مايو 2024، وذلك في شكل موجز يعده الرئيس ويُستكمل بعد الاجتماع الرابع للفريق العامل. وأكد الرئيس مجدداً أن الاجتماع يهدف إلى تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإحصاءات الاقتصادية الرسمية وتوطيد التعاون مع مقدمي البيانات من أجل صنع سياسات قائمة على الأدلة في الاقتصاد الرقمي. وتأكيداً لأهمية دور الخبراء النشط في تعزيز الإحصاءات العالية الجودة وتحسين توافر البيانات ومعالجة الثغرات الحالية في البيانات، ستنهض هذه المساعي بفهم الاقتصاد الرقمي وتؤكد أهمية القياس الدقيق.

4- وأقر الفريق العامل جدول الأعمال التالي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

4- قياس قيمة التجارة الإلكترونية.

5- عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية.

6- بناء القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

7- مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً.

8- اعتماد موجز الرئيس.

5- وأشارت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، إلى أن مناقشة صانعي السياسات للاقتصاد الرقمي تبقى محدودة إن لم تدعمها أدلة إحصائية، وأن ندرة الإحصاءات الرسمية في البلدان النامية تعوقها عن تناول الآثار الإنمائية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتظهر البيانات الحالية استمرار النمو في الصادرات العالمية من الخدمات التي يمكن تقديمها رقمياً، فضلاً عن اتساع الفجوة بين البلدان في مختلف مستويات التنمية. ولا تزال توجد أيضاً فجوة رقمية بين مستخدمي الإنترنت في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. غير أن هناك ندرة في الإحصاءات المتاحة

(1) السيد ألكسندر باربوسا.

(2) السيدة بودجي إسمارتيني.

عن كيفية استخدام المنشآت في البلدان النامية للإنترنت أو عن مدى انخراطها في التجارة الإلكترونية. وسلطت المديرة الضوء على استمرار الطلب على المساعدة والدعم التقنيين في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت البلدانَ على استخدام الفريق العامل وسيلةً للتعبير عن احتياجاتها في مجال بناء القدرات بحيث يمكن التماس الدعم المناسب، بسُبل منها إثارة القضايا ذات الصلة في موجز الرئيس الذي سيقدَّم إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي.

6- وأشارت مديرة دائرة الإحصاءات في الأونكتاد بالنيابة، في ملاحظاتها، إلى أن الفريق العامل يمثل الفرصة الوحيدة المتاحة لممثلي الأجهزة الإحصائية الوطنية للالتقاء في الأونكتاد وإثراء المناقشات حول السياسات التجارية ذات الصلة. وقالت إن مناقشات الفريق العامل لا تقتصر على إثراء المناقشات المتعلقة بالسياسات في الأونكتاد فحسب، بل تسهم أيضاً في عمل اللجنة الإحصائية لتحسين قياس الرقمنة، كجزء من تحديث نظام الحسابات القومية. ولا يجري بعد قياس التجارة الرقمية ولا دور الابتكار أو التكنولوجيا في الاقتصادات قياساً كافياً. ولاحظت أن الرقمنة تفرض إعادة النظر في النظام الدولي للإحصاءات الاقتصادية وتحديد مقاييس جديدة لمعالجة استيعاب الجميع والتنمية المستدامة، مع بناء القدرات الإحصائية للبلدان. وتتيح الرقمنة أدوات جديدة لتجميع وتحليل الإحصاءات التجارية، مثل نظام معلومات التجارة في الخدمات[3] الذي يساعد الأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع بيانات التجارة الدولية في الخدمات ومعالجتها وإصدارها. ويتضمن نظام معلومات التجارة في الخدمات، الذي تستخدمه حالياً ثمانية بلدان في غرب أفريقيا، معلومات عن أساليب التوريد، ويمكن استخدامه لقياس المعاملات التجارية المنجزة رقمياً والمطلوبة رقمياً في بلدان أخرى.

البند 3
التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

7- في إطار هذا البند الدائم، استعرض الفريق العامل التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية من أعمال ذات صلة التي. ولخصت أمانة الأونكتاد أحدث الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتي شملت منشورين مهمين أُدرجا باعتبارهما وثيقتي معلومات أساسية للفريق العامل. المنشور الأول هو دراسة تقيّم الإحصاءات والتقديرات الرسمية المتاحة لقيمة التجارة الإلكترونية ومنهجياتها، وستكون بمثابة أساس لعمل فرقة عمل أنشئت حديثاً تُعنى بقياس قيمة التجارة الإلكترونية (انظر البند 4 والمرفق الثالث). والمنشور الثاني هو *كُتيب قياس التجارة الرقمية* (الإصدار الثاني)، الذي كان ثمرة جهد مشترك بذلته أربع منظمات دولية وسيوفر أيضاً الأساس لبناء القدرات في المستقبل (انظر الفقرة 13). وأعد الأونكتاد أيضاً مذكرة تقنية بشأن تحديثات النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها (HS22) وآثارها على تعريف سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأخيراً، أطلق الأونكتاد في عام 2023عمليته لجمع البيانات كل سنتين، وطبق أداة جديدة لجمع البيانات على الإنترنت تيسر إلى حد كبير تجميع البيانات والتحقق منها لصالح الأجهزة الإحصائية الوطنية والأونكتاد. وشجعت الأمانة البلدان على الرد على دراسة استقصائية إلكترونية إذا كانت لديها إحصاءات رسمية عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لم تدرَج بعد في جداول الاقتصاد الرقمي في البوابة الإحصائية للأونكتاد[4].

(3) انظر https://unctad.org/programme/trade-services-statistics-information-system-tisstat.

(4) انظر https://unctadstat.unctad.org/datacentre/.

8- وأطلعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاجتماع على كيفية استخدام إطارها الخاص بالسياسات المتكاملة للتحول الرقمي[5] في رسم الاستراتيجيات الرقمية الوطنية وتطوير مؤشر شمولية الاستراتيجية الرقمية الوطنية[6]. وأشارت المنظمة إلى أن إطار السياسة المتكاملة للتحول الرقمي وخارطة طريق القياس الرقمي[7] سيُنقَّحان في 2025/2024 لمراعاة التقنيات السريعة التطور، مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي والحوسبة الكمومية. ودُعي الخبراء إلى استكشاف مجموعة أدوات التحول الرقمي التي وضعتها المنظمة والتي تتضمن مؤشرات رئيسية بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي[8]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سلطت فرقة العمل التابعة للمنظمة والمعنية بقياس الاقتصاد الرقمي الضوء على مجالين من مجالات الأولوية للعمل المستقبلي: تحديث تعريفها الإحصائي للتجارة الإلكترونية ومراجعة تصنيف ومبادئ قياس الكثافة الرقمية عبر القطاعات. ويسر المنظمة أن تشرك أعضاء الأونكتاد، حسب الاقتضاء، في تلك المناقشات.

9- وقدم الاتحاد الدولي للاتصالات تحديثاً موجزاً نيابة عن الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية[9]، التي عقدت جلسة مواضيعية بشأن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرصد الأهداف والغايات الدولية خلال منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في آذار/مارس 2023[10]. وفي تلك الجلسة، شدد مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا على أولوية تنمية القدرات لمساعدة البلدان النامية على قياس التقدم المحرز، ولا سيما في إطار أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، جرى التركيز على تعزيز التعاون بين المجتمع الإحصائي وأصحاب مصادر البيانات الجديدة، مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. كما قدمت الشراكة مساهمة في الاجتماع التشاوري عبر الإنترنت بشأن الاتفاق الرقمي العالمي، وأبرزت ضرورة النظر في التدابير الإحصائية ووسائل إنتاجها. وقدمت أيضاً مساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[11]، ولاحظت عدم وجود مؤشرات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة والانفصال بين سياسات التنمية الرقمية وتوافر وجودة الإحصاءات الرسمية الضرورية لوضع خط أساس وتتبع التقدم المحرز وتقييم الأثر. وستقدم الشراكة تقريراً عن التقدم المحرز في إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدورة الخامسة والخمسين للجنة الإحصائية في شباط/فبراير وآذار/مارس 2024.

10- وعرض الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً التقدم الذي أحرزه في أعمال قياس المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي التي تُجمع من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الإنترنت لشراء أو بيع السلع أو الخدمات التي يمكن أن تكمل البيانات المجمعة من خلال استقصاءات الشركات. واقترح الاتحاد مؤشرات بشأن المشتريات حسب نوع السلع والخدمات، وقناة الدفع،

(5) انظر https://www.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/going-digital-integrated-policy-framework_dc930adc-en.

(6) انظر https://www.oecd.org/publications/assessing-national-digital-strategies-and-their-governance-baffceca-en.htm.

(7) انظر https://www.oecd.org/digital/the-oecd-going-digital-measurement-roadmap-bd10100f-en.htm.

(8) انظر https://goingdigital.oecd.org/. مجموعة الأدوات متاحة حالياً باللغات الإنكليزية والعبرية والعربية والفرنسية.

(9) انظر https://www.itu.int/ar/ITU-D/Statistics/Pages/intlcoop/partnership/default.aspx.

(10) انظر https://www.itu.int/net4/wsis/forum/2023/Agenda/Session/216.

(11) انظر https://hlpf.un.org/sites/default/files/vnrs/2023/HLPF%202023%20Inputs%20Partnership%20Measuring%20ICT%20%20for%20Development.pdf.

وطريقة التسليم، والحواجز التي تعترض الشراء. ومما يؤسف له أن هذه البيانات المتعلقة بجانب الطلب، ولا سيما المتعلقة بتصنيف أنواع التجارة الإلكترونية، لا تزال قليلة جداً فيما يخص البلدان النامية. وقد أسفرت جهود بُذلت مؤخراً بشأن قياس الأموال المتنقلة عن اتفاق أفرقة الخبراء التابعة للاتحاد والمعنية بمؤشرات الأسر المعيشية والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على 11 مؤشراً يمكن جمعها من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والبيانات الإدارية. ويعتزم الاتحاد مواءمة جمع بياناته مع بيانات الدراسة الاستقصائية للمؤشر المالي التي يجريها البنك الدولي والدراسة الاستقصائية للنفاذ المالي التي يجريها صندوق النقد الدولي، حيث تجمع هذه الدراسات الاستقصائية مؤشرات مماثلة.

11- وأطلعت موظفة إحصائية من المكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية الاجتماع على أحدث دراسة استقصائية أجراها الاتحاد الأوروبي بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في المنشآت، والتي شملت التجارة الإلكترونية والمعاملات التجارية المطلوبة رقمياً. وقالت إن هذه الدراسة الاستقصائية اعتُرف بأنها ممارسة جيدة معترف بها من حيث شموليتها وشفافية بياناتها الوصفية وحسن توقيت نشر الإحصاءات (سنوياً). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون مرجعاً قيماً للبلدان النامية في توضيح الصلة بين إنتاج إحصاءات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ومتطلبات وضع السياسات. ودعت خبراء الفريق العامل إلى زيارة الصفحة الشبكية للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي للاطلاع على النتائج الرئيسية للدراسة والمعلومات المنهجية المتعلقة بها[(12)].

12- وقام أحد كبار الإحصائيين في صندوق النقد الدولي بإطلاع الاجتماع على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السابعة). وسيتضمن دليل ميزان المدفوعات فصلاً مشتركاً جديداً بشأن الرقمنة (الفصل 22)، وهو ثمرة عملية تحديث نظام الحسابات القومية[(13)]. وسيهدف الفصل إلى إبراز تأثير الرقمنة على عدد من جوانب الاقتصاد، بما في ذلك التجارة والمعاملات ذات الصلة العابرة للحدود. كما سيوفر مبادئ توجيهية بشأن قياس المنتجات الرقمية وفقاً للإطار المفاهيمي الواسع لنظام الحسابات القومية/دليل ميزان المدفوعات، ويشرح قياس المنتجات والأصول التي ظهرت كجزء من الرقمنة ويقدم رؤية موحدة لقياس جوانب الرقمنة الرئيسية وإعداد تقارير عنها. وشارك صندوق النقد الدولي أيضاً في تأليف *كُتيب قياس التجارة الرقمية* (انظر أدناه) وشارك في تنظيم حلقات عمل مرتبطة *بالكُتيب*.

13- وعرضت الإصدارَ الثاني من *كُتيب قياس التجارة الرقمية* ثلاثٌ من الوكالات المشاركة في التأليف[(14)]. وقد نُشر الكُتيب في تموز/يوليه 2023، وهو يبقي على الإطار الأساسي للقياس من دون تغيير، ويأخذ بالتحديثات التالية: (أ) توضيحات للمفاهيم والتعاريف المتصلة بالتجارة الرقمية وللمبادئ التوجيهية الخاصة بكيفية تفعيلها؛ و(ب) إرشادات موسعة عن التجميع تستند إلى الجهود المبذولة مؤخراً في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء، وتغطي مجموعة متنوعة من المصادر الاستقصائية وغير الاستقصائية ذات الصلة؛ و(ج) نموذج مبسط للإبلاغ. وعلى الرغم من ضرورة إجراء مزيد من البحوث والاختبارات التجريبية لتحسين وصقل نُهج التجميع، فإن الإطار المفاهيمي الراسخ يشكل الأساس لتجميع الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الرقمية. والغاية من هذه الإحصاءات أن تكون قابلة للمقارنة دولياً ومتسقة مع الحسابات الاقتصادية الأوسع نطاقاً. ويشكل *الكتيب* أيضاً أساساً لبرنامج نشط للمساعدة التقنية وبناء

(12) انظر https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Digital_economy_and_society_statistics_-_enterprises.

(13) انظر https://www.imf.org/en/Data/Statistics/BPM/BPM7-chapters.

(14) شارك في تأليف *كتيب قياس التجارة الرقمية* صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. انظر https://unctad.org/system/files/official-document/dtlecdc2023d8_ar.pdf.

القدرات الإحصائية، يمكن من خلاله للمنظمات الشريكة الأربع أن تدعم جامعي الإحصاءات في سعيهم لقياس التجارة الرقمية ورصدها والتغلب على التحديات التي تطرحها[15].

14- وأثناء المناقشة التحاورية، اقترح أحد الخبراء أن ينشئ الأونكتاد مستودعاً إلكترونياً للموارد الإحصائية التي يتقاسمها الفريق العامل وأن يقدم تقييماً لمدى توافر إحصاءات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي حالياً. ولاحظ خبير آخر أن منتجي الإحصاءات كثيراً ما يواجهون عدم فهم المجيبين؛ فالمؤسسات لا تدرك بالضرورة ما يشمله تعريف التجارة الإلكترونية، ولا تستطيع أن تحدد كمياً التجارة الإلكترونية بين الشركات إذا أُجريت من خلال نُظم تخطيط موارد المنشآت. وقد يكون من المفيد إجراء دراسة عن كيفية تحديد الخطوات المختلفة للتجارة الإلكترونية تحديداً كمياً أو إزالة غموضها. واعترفت أمانة الأونكتاد بأن تقديرات الأونكتاد للتعاملات بين الشركات تتأثر بالافتقار إلى الإحصاءات الرسمية. ولاحظ الأونكتاد أيضاً أنه يمكن مواصلة تطوير المؤشرات الأساسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل استناداً إلى المناقشات المتعلقة بإطار نظام الحسابات القومية.

15- وتعدد المصادر والأساليب أمر ضروري لإجراء قياس شامل ومتماسك للتجارة الرقمية. وتشمل الأولويات الرئيسية قياس المعاملات المطلوبة رقمياً التي تقوم بها الشركات (على سبيل المثال من خلال الدراسات الاستقصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الأعمال)، وقياس التجارة في السلع المطلوبة رقمياً من خلال تسويات متطلبات الإبلاغ الجمركي، وضمان توافر تفاصيل المنتجات الكاملة للخدمات التي يمكن تقديمها رقمياً في إحصاءات تجارة الخدمات، وإدراج أسئلة عن الإنجاز الرقمي في الدراسات الاستقصائية للتجارة الدولية في الخدمات. وتقدم المنظمات الدولية موارد معرفية تكميلية يجب أن تؤخذ جميعها في الاعتبار إذا ما أريد فهم تطور الاقتصاد الرقمي من خلال الإحصاءات الرسمية.

البند 4
قياس قيمة التجارة الإلكترونية

16- بينت الجلسة التقدم المحرز في مجال قياس التجارة الإلكترونية. وقدم ممثل عن أمانة الأونكتاد لمحة عامة عن تقرير التقييم المعنون "قياس قيمة التجارة الإلكترونية". وسلط الضوء على ندرة الإحصاءات المتعلقة بقيمة إيرادات الشركات من التجارة الإلكترونية التي تصدر عن السلطات الإحصائية الوطنية المختصة. كما سلط الضوء على الاختلافات في مصادر المعلومات ونُهج القياس والمعلومات التفصيلية. وأشار أيضاً إلى أهمية التمييز بين مبيعات التجارة الإلكترونية المحلية والدولية كعنصر رئيسي في قياس المعاملات التجارية المطلوبة رقمياً على النحو المبين في *كُتيب قياس التجارة الرقمية*.

17- وبناء على ذلك، قدمت أمانة الأونكتاد تقريراً عن إنشاء فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية على نحو ما أوصى الفريق العامل في اجتماعه الثالث في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأقره فريق الخبراء الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في أيار/مايو 2023. وكان هدفها الرئيسي هو وضع مبادئ توجيهية وتوصيات متفق عليها دولياً بشأن قياس قيمة معاملات التجارة الإلكترونية التي تشمل الشركات (المبيعات والمشتريات على السواء)، وبالتالي دعم وضع إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً بشأن قيمة التجارة الإلكترونية (والمفهوم المتصل بذلك، أي مفهوم المعاملات التجارية

(15) ستشمل أنشطة بناء القدرات تدريباً شخصياً وعبر الإنترنت وتدريباً مختلطاً. وعُقدت حلقة العمل الأولى للدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بتمويل من صندوق النقد العربي ومنظمة التجارة العالمية، وقُدمت مع شركاء هم: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وتنظَّم حلقات العمل بناءً على الطلب.

المطلوبة رقمياً). وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكون فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية بمثابة منبر لإجراء مناقشات متعمقة بين الخبراء ذوي الخبرة العملية في قياس قيمة التجارة الإلكترونية، وكذلك الخبراء العاكفين على تطوير القياس في هذا المجال. وعقدت فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية اجتماعاتها الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر (عن بعد) وستعقد اجتماعاً حضورياً في كانون الأول/ديسمبر 2023، بمشاركة ممثلين من حوالي 25 دولة عضواً ومنظمة دولية (انظر المرفق 3). ومن الآن فصاعداً، ستُعقد الاجتماعات بشكل أساسي عبر الإنترنت، على أن تُعقد اجتماعات حضورية مرتين في السنة كحد أقصى وحسب الاقتضاء لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف فرقة العمل. وسيقدَّم تقرير عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية إلى الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

18- ولدعم المناقشة، عُرضت مختلف الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة في مجال قياس قيمة التجارة الإلكترونية. وقدم ممثل عن دائرة الإحصاءات الماليزية نتائج تظهر نمو التجارة الإلكترونية القوي في البلد منذ عام 2015 بالإضافة إلى اتساع نطاق المعلومات المتاحة عن مواضيع تشمل مبيعات ونفقات التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى التصنيفات القطاعية والإقليمية. ويجدر بالذكر أنه سُلط الضوء أيضاً على تطوير إحصاءات فصلية للتجارة الإلكترونية حسب وجه الإنفاق.

19- وقدم ممثل عن هيئة الإحصاء الكندية نتائج دراستين استقصائيتين للأسر المعيشية والشركات على حد سواء سلطتا الضوء على النمو القوي لإيرادات التجارة الإلكترونية للشركات ونفقات الأسر المعيشية على التجارة الإلكترونية في كندا. وذُكر أيضاً أن نتائج التقديرات المستمدة من الدراسة الاستقصائية للشركات كانت أكبر من الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية بسبب احتساب المعاملات بين الشركات. غير أنه لوحظ أن النتائج المستمدة من هذين المصدرين لا يمكن إدماجها لأن ذلك سيؤدي إلى حساب مزدوج لمبيعات التجارة الإلكترونية من الشركات في كندا إلى الأسر المعيشية في كندا. وعلاوة على ذلك، سُلط الضوء على جمع ونشر مبيعات التجارة الإلكترونية عبر الحدود مصنَّفةً حسب الشركاء التجاريين.

20- وقدم ممثل عن البنك الدولي مبادرة جارية تهدف إلى دعم تطوير إحصاءات قيمة التجارة الإلكترونية في اقتصادات آسيا الوسطى. وكانت الرسائل الرئيسية هي أن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا لا تملك القدرة على إجراء دراسات استقصائية للشركات بشأن قيمة التجارة الإلكترونية. وكذلك، لما كان العديد من الجهات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية ليست شركات رسمية، فإن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية يمكن أن توفر وسيلة لتغطية جزء مهم من مشهد التجارة الإلكترونية في هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، لا تستخدم تلك الجهات في كثير من الأحيان قنوات التجارة الإلكترونية "الرسمية" المبينة في تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مفضلة على ذلك المبيعات "غير الرسمية" عبر الإنترنت من خلال خدمات التراسل ووسائل التواصل الاجتماعي.

21- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أحاطت أمانة الأونكتاد علماً بعدة رسائل رئيسية أظهرتها النتائج الكندية والماليزية. أولاً، تسود المعاملات بين الشركات في قيمة التجارة الإلكترونية بوجه عام. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث الغالبية العظمى من معاملات التجارة الإلكترونية محلياً (بين مشترين وبائعين داخل البلد نفسه) وبذلك، على الرغم من أن التجارة الإلكترونية الدولية هي أحد مكونات التجارة الرقمية، من المهم عدم إغفال العنصر المحلي عند وضع تصور للتجارة الإلكترونية وقياسها. وأثيرت أيضاً أهمية مبيعات التجارة الإلكترونية المحلية التي تقوم بها شركات منتسبة خاضعة لسيطرة أجنبية في سياق منظمة التجارة العالمية.

22- وأيد ثلاثة خبراء أهمية الطلبيات من خلال الرسائل المكتوبة يدوياً في مشهد المبيعات عبر الإنترنت، مشيرين أيضاً إلى أن الجهات التي تبيع عبر هذه القنوات ليست دائماً شركات مسجلة رسمياً.

ويتبين من هذه الظاهرة في إندونيسيا أن الشركات الصغيرة وغير الرسمية هي المهيمنة على البيع عبر هذه القنوات. وشُدد أيضاً على ضرورة الحفاظ على قابلية المقارنة بين البلدان. وسُلط الضوء على أن أهمية هذه المعاملات إن كانت لا تعني تلقائياً ضرورة تغيير تعريف التجارة الإلكترونية نفسها؛ فإن وضع تعريف متميز لكن مكمل يغطي هذه "المبيعات الأخرى عبر الإنترنت" قد يدعم أيضاً الاعتراف بها وقياسها.

23- ولوحظ أن الفرقة العاملة المعنية بقياس الاقتصاد الرقمي وتحليله التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وافقت على الدخول في مناقشات حول تعريف التجارة الإلكترونية والإرشادات. وأعربت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التزامها بعملية مفتوحة وشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين، وضمان المشاركة والتفاعل الفعالين مع هذا الفريق العامل.

24- وأكد أحد الخبراء التحدي الذي أثارته كندا والمتمثل في دمج النتائج من مصادر مختلفة، في حين أشار الرئيس أيضاً إلى استمرار أهمية الطلب عبر التبادل الإلكتروني للبيانات كعنصر من عناصر التجارة الإلكترونية والصعوبات التي يمكن أن يواجهها المجيبون، ولا سيما الأفراد الذين يُسألون عن إنفاقهم عبر الإنترنت، في معرفة ما إذا كانوا يشترون من بائع محلي أو دولي.

25- واستجابة للتركيز على الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في سياق دعم البنك الدولي لبلدان آسيا الوسطى، والشواغل التي أثارها الرئيس، سلط الاتحاد الدولي للاتصالات الضوء على التحديات الكبيرة القائمة فيما يخص توافر البيانات للمؤشرات الأساسية المتعلقة باستخدام الأسر المعيشية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة باستيعاب التجارة الإلكترونية. ولذلك لا يعمل الاتحاد بنشاط على توسيع الإطار والمبادئ التوجيهية لتشمل قيمة إنفاق الأسر المعيشية على التجارة الإلكترونية.

26- وأخيراً، أشار الرئيس والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إمكانية استخدام مصادر بيانات غير استقصائية مثل البيانات الإدارية التي تحتفظ بها السلطات الضريبية، كعنصر مكمل لبيانات الدراسات الاستقصائية، مع التسليم بأن حجم البيانات المعنية، وكذلك محدودية البيانات المتاحة، يمكن أن يطرحا تحديات.

27- واختتم الرئيس مؤكداً الدور المحوري لتعزيز الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لتمكين واضعي السياسات من تحديد الاتجاهات ومواطن الضعف والمجالات التي تتطلب الاهتمام لتعزيز النمو الاقتصادي الرقمي. ومع إنشاء فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية، صار بإمكان الفريق العامل النهوض بالعمل المنهجي في هذا المجال، ولا سيما في البلدان النامية، ومن ثم معالجة الثغرات القائمة في البيانات معالجة فعالة.

البند 5
عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية

28- ناقش الفريق العامل مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وشُجع المشاركون على تبادل التجارب الوطنية. وقدم العديد من الخبراء أفكاراً قيمة عن قياس الاقتصاد الرقمي ضمن الحسابات القومية والأطر الإحصائية، مسلطين الضوء على الجهود التي تبذلها البلدان لإدماج قياسات الاقتصاد الرقمي ومعالجة التحديات المتعلقة بمصادر البيانات والمنهجيات وجودة البيانات. وشدد الخبراء على أهمية التحسين والتكيف المستمرين لاستيعاب الطبيعة

المتطورة للاقتصـــاد الرقمي. واعتُبر كل من *كُتيب قياس التجارة الرقمية وكتيب تجميع جداول العرض والاستخدام الرقميين* وثيقتين مفيدتين للغاية في هذا المجال.

29- وقدم ممثل من أمانة الأونكتاد جداول العرض والاســـتخدام الرقمية لزيادة وضـــوح الرقمنة في الحسـابات القومية. يمكن أن تسـاعد جداول العرض والاسـتخدام الرقمية على تلبية متطلبات السـياسـاتية المختلفة، مثل المتطلبات المتعلقة بالضـرائب، وتوقعات خدمات العرض والطلب، وتغير الأسـواق، وتطور المهارات، والانتقال العام إلى خدمات مقدمة رقمياً. وأوجز ممثل الأونكتاد الإطار، وبين مرونته بأمثلة من مختلف البلدان، وشـدد على أهمية إيجاد مؤشـرات ذات صـلة مثل الاسـتهلاك الرقمي للأسـر المعيشـية والتجارة الدولية المنجزة رقمياً. وحث البلدان على دمج الرقمنة في الحســـابات القومية باســـتخدام البيانات المتاحة مع تحسين منهجيات القياس الدقيق.

30- وعرض ممثل من مكتب الإحصـــاء الوطني للمكسـيك (المعهد الوطني للإحصـــاء والجغرافيا) استراتيجية البلد لدمج بيانات الاقتصاد الرقمي في الحسابات القومية، مع التركيز بوجه خاص على التجارة الإلكترونية. وقال إن الهدف الأساسي هو حساب مساهمة التجارة الإلكترونية في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام مصـادر بيانات مختلفة، مثل التعدادات الاقتصـادية والدراسـات الاستقصـائية للشركات، ومناقشـة الجوانب المنهجية. ويطرح إدماج مصـادر البيانات للحصـول على إحصـاءات دقيقة تحدياً يعالَج من خلال الجمع بين بيانات الدراسات الاستقصائية وقواعد البيانات الإدارية. والغاية من المبادرات الحالية في المعهد الوطني زيادة تحسين تقنيات القياس.

31- وقدمت ممثلة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر تفاصيل عن الجهود التي يبذلها البلد لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي. وشـددت على التحديات المرتبطة بضـمان جودة البيانات، لا سيما عند دمج بيانات الدراسات الاستقصائية مع بيانات سجلات الشركات. وأوجزت المبادرات المتخذة في مصر لدمج بيانات التجارة الإلكترونية في الدراسات الاستقصائية التي تشمل قطاعي الاقتصاد الرسـمي وغير الرسـمي. وينطوي قياس أنشـطة التجارة الإلكترونية في الاقتصـاد غير الرسـمي (خارج المؤسسـة) على نُهج استقصـائية مبتكرة في القطاع غير الرسـمي، تشـمل مختلف القطاعات وتركز على الأبعاد النوعية والكمية. وأبرزت التزام مصر بتنقيح منهجيات الاستقصاء.

32- وأوضـح ممثل من مكتب الإحصـاء الوطني لجورجيا (Geostat) كيف يقوم البلد، بمسـاعدة من مصرف التنمية الآسيوي، ببناء جداول العرض والاستخدام الرقمية. ويستكشف المشروع طرقاً مبتكرة للجمع بين مصـادر البيانات لإنتاج إحصـاءات مصـنفة عن الصـناعات الرقمية والمنتجات الرقمية. ويشـمل ذلك الوصـول إلى البيانات المالية لمنصـات الوسـاطة الرقمية العاملة في الاقتصـاد الجورجي. وقال إن التوافر المحدود لمصادر البيانات المفصلة وضرورة إعادة تصنيفها إلى الصناعات الرقمية المحددة حديثاً يطرحان تحديات كبيرة. وتنتقل جورجيا أيضـــاً إلى منهجية النظام الأوروبي للحســـابات القومية والإقليمية[16]. ومع ذلك، أنتج المشـــروع تقديرات أولية للناتج المحلي الإجمالي الرقمي لجورجيا للســـنوات المرجعية 2018 و2020 و2021 قُدمت إلى الفريق العامل.

33- وفي المناقشـــة التي تلت ذلك، أعرب أحد المندوبين عن قلقه إزاء شـــيوع بيانات الدراســـات الاسـتقصـائية في المنهجيات التي نوقشـت، وهو ما يتناقض مع الاسـتخدام المتوقع للبيانات غير القائمة على الدراسـات الاسـتقصـائية. وأُوضـح أن إحدى الاسـتراتيجيات تتمثل في البدء بإحصـاءات الحسـابات القومية المتاحة العالية الجودة (التي غالباً ما تكون قائمة على دراســـات اســـتقصـــائية) ثم التركيز على الاقتصـاد الرقمي باسـتخدام أسـاليب مختلفة غير اسـتقصـائية، مثل البيانات الإدارية وسـجلات الشـركات

(16) انظر: European Union, 2013, *European System of Accounts 2010*, Luxembourg.

والنمذجة. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي مصادر الدراسات الاستقصائية أيضاً دوراً مهماً، إن كانت متاحة. وأقرت الأمانة بتنوع الممارسات بين البلدان وبالطابع المتطور لأساليب تجميع البيانات في مجال قياس الاقتصاد الرقمي.

34- وعرض ممثل البرازيل نهجاً مبتكراً لقياس المبلغ الإجمالي للمبيعات عبر الإنترنت، وهو ينطوي على تطوير لوحة متابعة لتجميع أحجام المعاملات الرقمية. وتوفر لوحة المتابعة هذه إحصاءات ذات صلة عن المعاملات عبر الإنترنت وتعمل كنموذج لاستخدام البيانات غير القائمة على دراسات استقصائية. وفي هذا السياق، شجع مندوب المكسيك على دمج الرقمنة في أُطر الحسابات القومية، داعياً إلى مزيج من مصادر البيانات الاستقصائية وغير الاستقصائية. وأكد ممثل مصر أهمية جودة البيانات، ولا سيما عند مقارنة البيانات القائمة على دراسات استقصائية ببيانات سجلات الشركات، مشدداً على ضرورة الدقة في القياس. وعرض الخبير من جورجيا التحديات المتعلقة بدمج سجل الشركات والمصادر الإدارية لتحديد أنشطة الخدمات والمنتجات الرقمية ضمن الاقتصاد الرقمي. وعرضت نائبة الرئيس طريقة إندونيسيا في جمع التجارة الإلكترونية باستخدام البيانات الإدارية في شكل تقارير عن أنشطة الشركات في السوق، بالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة الاتصالات والمعلومات، ما يدل على تنوع أساليب تقديم البيانات في الممارسة العملية.

35- وعرضت ممثلة عن الإدارة العامة للجمارك في الصين الإطار الشامل الذي يستخدمه البلد في قياس الاقتصاد الرقمي. وقدمت شرحاً مفصلاً عن كيفية الاستفادة من البيانات الإدارية الجمركية ودمجها مع بيانات الدراسات الاستقصائية وغيرها من المصادر من أجل اتباع نهج قياس شامل. وناقشت أيضاً إدماج بيانات التجارة الإلكترونية في الحسابات القومية، مشددة على أثر التطور التكنولوجي السريع في الصناعات التقليدية والتحديات التي يطرحها. وشددت على أهمية التعاون بين الإدارات والتعاون الدولي. وتضمن العرض دراسات حالة تبين الاستخدام العملي في وضع السياسات. وختمت بالتأكيد على التزام الصين بتحسين تقنيات قياس الاقتصاد الرقمي وتوسيع تطبيقات البيانات الضخمة وتعزيز التعاون الدولي في تطوير المنهجيات.

36- وقدم فريق خبراء من وزارة التجارة التركية عرضاً عن جهود بلدهم في قياس التجارة الرقمية عبر الحدود باستخدام *كُتيب قياس التجارة الرقمية* ودمج قياسات الاقتصاد الرقمي في أُطره الإحصائية الوطنية. وشدد الخبير الأول على استخدام جداول ومبادرات العرض والاستخدام الرقمية لإدماج بيانات التجارة الإلكترونية في الحسابات القومية، ومواجهة التحديات المطروحة في جمع البيانات. وشرح الخبير الثاني بالتفصيل منهجية تركيا، مسلطاً الضوء على استخدام مصادر البيانات المختلفة، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية، وناقش التحديات المطروحة في ضمان جودة البيانات ودمج هذه المصادر المتنوعة. وركز الخبير الثالث على التطبيقات العملية لجهود قياس الاقتصاد الرقمي التي تبذلها تركيا، ولا سيما استخدام جداول العرض والاستخدام الرقمية في وضع السياسات والتحليل الاقتصادي، وساق أمثلة من مختلف القطاعات. وقال إن وزارة التجارة التركية تعتزم من الآن فصاعداً التأكيد على تحسين المنهجيات واستراتيجيات جمع البيانات.

37- وعقب العروض، شارك المندوبون في مناقشة حول تعقيدات قياس الاقتصاد الرقمي. ودار أحد محاور التركيز الرئيسية للمناقشة حول إدماج البيانات الإدارية لتعزيز فهم التجارة الإلكترونية، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات المتمثلة في تحديد المجيبين المناسبين على الدراسات الاستقصائية داخل الشركات. وتناول أحد الخبراء بالتفصيل التحدي المتمثل في العثور على المجيب المناسب في الشركات لوحدات الاستقصاء المتنوعة مثل الأمن السيبراني والتجارة الإلكترونية. ورداً على هذه الشواغل، تبادل المتحاورون النُهج التي يتبعها كل منهم. ففي تركيا، يسمح نظام البيان الجمركي باستخدام أدوات استخراج

البيانات وأساليب الاتصال المباشر مثل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية لتحديد المجيبين المناسبين والتواصل معهم. وسلط الخبير الصيني الضوء على استراتيجيات مماثلة، تركز على التعاون بين الجمارك ووزارات التجارة وأصحاب المصلحة الآخرين لجمع البيانات من المنصات الإلكترونية والبائعين. ورد ممثل الصين على استفسار عن المعاملات بين الشركات في بيانات التجارة الإلكترونية، موضحاً أن الإحصاءات الصينية الحالية تغطي بصفة أساسية السلع الاستهلاكية. وأوضح أن المعاملات التي تجري من خلال النُظم المركزية لتخطيط الموارد غير مدرجة ولكن قد يُنظر في ذلك مستقبلاً.

38- وعرض ممثل عن مصرف ناميبيا وممثل عن مصرف السلفادور المركزي تجارب بلديهما في الاستفادة من مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية، وهي مدفوعات بطاقات الخصم والائتمان، لقياس التجارة الإلكترونية في بلديهما. وفي كلتا الحالتين، استرشد نهج القياس *بكُتيب قياس التجارة الرقمية*.

39- واستفادت ناميبيا من مجموعة بيانات المدفوعات الفردية ببطاقات الائتمان/الخصم التي أصدرتها ناميبيا للتجار غير المقيمين، وهي بيانات جمعها نظامها للإبلاغ عن معاملات النقد الأجنبي عبر الحدود، الذي بدأ العمل به لأغراض مراقبة الصرف. وكان الهدف من هذه العملية هو تعزيز بيانات ميزان المدفوعات من خلال إدراج معاملات الأسر المعيشية والشركات عبر الحدود للسلع والخدمات الرقمية (أي المعاملات التجارية المطلوبة رقمياً). وجُمعت الخدمات الرقمية في 10 قطاعات سوقية، بسُبل منها منصات الوساطة الرقمية، وقدمت البيانات المتعلقة بالمشتريات عبر الإنترنت من كبار تجار التجزئة عبر الإنترنت مؤشرات على السلع المطلوبة رقمياً. وتمكن مصرف ناميبيا من إظهار نمو في عمليات الشراء الرقمية عبر الحدود وأن معاملات البطاقات الأجنبية مهمة ويجب إدراجها في تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات الرسمية لناميبيا وأخذ فكرة عن أنواع الخدمات التي يشتريها السكان ومن أي جهات. وشملت التحديات الأخرى التصنيف الدقيق للتجار متعددي الخدمات، والتمييز بين المقيمين وغير المقيمين، والتعامل مع مشتريات السلع أو الخدمات التي تتم من خلال وظائف الدردشة عبر الإنترنت (مثل ويتشات (WeChat) أو واتساب (WhatsApp)) ومعالجة غياب بعض أسماء التجار ورموزهم. ويمكن الاستفادة من الآن فصاعداً من البيانات الواردة من نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية (أي المدفوعات من خلال نظام سويفت) لتقديم معلومات إضافية. وتود ناميبيا وضع النموذج الخاص بالتجارة الرقمية في العام المقبل.

40- وحصلت السلفادور على بيانات من المؤسسات المالية العاملة في البلد تتعلق بالمعاملات و/أو المشتريات على الإنترنت (أ) التي تمت في الخارج باستخدام بطاقة صادرة في السلفادور و(ب) التي تمت في السلفادور باستخدام بطاقة صادرة في الخارج. ومن خلال جمع ما يصل إلى 19 متغيراً، كانت مجموعة البيانات (السنة المرجعية 2021) غنية بالمعلومات، ولكنها لا تزال تتطلب من المصرف بذل قدر كبير من العناية الواجبة والمزيد من أعمال تنقية البيانات وتوحيدها. ومن أجل تبسيط هذه المهام، سلك المصرف نهجاً مبتكراً، باستخدام برنامج بايثون (Python) النصي. وكان الهدف من هذا البرنامج دمج مجموعات البيانات المختلفة في قاعدة بيانات واحدة، وتنقية البيانات (على سبيل المثال، إزالة النسخ المكررة من المعاملة نفسها)، وتوحيد أسماء الشركات[17]. وبعد هذه العملية، استخدم المصرف برنامج عرض البيانات لبناء لوحة معلومات تفاعلية تظهر البيانات كإحصاءات عن التجارة الرقمية عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، استطاع المصرف أن يعرض حجم وقيمة المعاملات التجارية المطلوبة رقمياً، وأن يصنف المعاملات حسب جنس المشتري أو المقاطعة الجغرافية، وأن يتتبع اتجاهات التسوق الشهرية، وأن يحدد البائعين الرئيسيين على الإنترنت، وأن يتعرف على البلدان التي يقيم فيها هؤلاء البائعون. وقدمت

(17) بايثون (Python) هي لغة برمجة للأغراض العامة يشيع استخدامها في مشاريع الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. ويحتوي برنامج بايثون النصي على أوامر ليتم تنفيذها كبرنامج؛ ويمكنه أتمتة المهام وإجراء تحليل البيانات.

العملية معلومات قيمة عن مشهد التجارة الإلكترونية في السلفادور وسلط الضوء على دروس مهمة تتعلق بقيود الاعتماد الحصـــري على معلومات بطاقات الائتمان والخصـــم لقياس التجارة الرقمية عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، عند التعامل مع منصات الوسطاء الرقميين، صادف المصرف صعوبات في تحديد ما إذا كانت المشتريات سلعاً أو خدمات، ومقدار قيمة المشتريات التي احتفظت بها المنصات كعمولة ومكان إقامة البائعين المشاركين في المعاملات.

41- وأشارت كل من ناميبيا والسلفادور خلال جلسة الأسئلة والأجوبة إلى أنهما تعتزمان نشر نتائج واسـتنتاجات هذه الإحصـاءات التجريبية في العام المقبل. ويعمل مصـرف ناميبيا بشـكل وثيق مع وكالة الإحصـــاء الناميبية بشـــأن بيانات ميزان المدفوعات والحســـابات القومية في إطار مذكرة تفاهم، وأفاد ذلك كثيراً في تيسير التعاون لقياس التجارة الرقمية. ورحبت منظمة التجارة العالمية بتبادل هذه التجارب والعبر، معترفة بقيمتها لا داخل الفريق العامل فحسب، بل بوصفها أيضاً مساهمات في حلقات بناء القدرات. ومن المتوقع أن تســـهم هذه الأفكار، مثلاً، في موارد مثل *كُتيب قياس التجارة الرقمية*. وأعربت أمانة الأونكتاد عن أملها في أن تسـتلهم بلدان أخرى من عمل السـلفادور وناميبيا وأن تجرب عمليات مماثلة، لأنها توفر معلومات غنية. وهنأ الرئيس كلا البلدين وشـدد على أهمية المنهجيات الشـفافة والكشـف عن العوائق التي صـــودفت. وأكد الرئيس على ما لهذه الشـــفافية من قيمة هائلة، فهي لا تقل أهمية عن الأفكار النوعية والنتائج الكمية المقدمة. ولا تعزز المنهجيات الشفافة مصداقية النتائج فحسب، بل تسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في عملية التعلم الجماعي في سياق إنتاج البيانات الإحصائية.

البند 6
بناء القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

42- عُرضـــت في الجلســـة الجهود التي تبذلها البلدان لتطوير قدراتها في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي، ونوقش ما يقدمه الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية من مســـاعدة تقنية ودعم لبناء القدرات، وما هي أولويات البلدان في مجال بناء القدرات.

43- وعند بدء المناقشة في الجلسة، تطرق ممثل من أمانة الأونكتاد إلى مواضيع مهمة سبق تناولها في الفريق العامل، مشدداً على استمرار أهميتها. وأشار إلى استمرار وتزايد الحاجة إلى الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية في مجال بناء القدرات. ويسـري ذلك أيضـاً على تعزيز زيادة تبادل الممارسـات الجيدة بين البلدان وتوسـيع نطاق توافر الموارد المعرفية بلغات متعددة. وأضـاف قائلاً إن البلدان تطلب توجيهات بشأن إنتاج بيانات مصنفة جنسانياً تتعلق بالاقتصاد الرقمي، وبشأن استخدام منهجيات مبتكرة (غير قائمة على الدراسات الاستقصائية) ومصادر البيانات (البيانات الضخمة والسجلات الإدارية)، وبشأن قياس قيمة التجارة الإلكترونية، وبشأن قياس التجارة الرقمية. وقد بدأ تناول المسألتين الأخيرتين في فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية وحلقات العمل المرتبطة *بالكتيب*، ولكن يمكن وضـــع المزيد من المبادرات والأدوات لبناء القدرات. وأوضـــح أن منشـــورات الأونكتاد المنهجية ومذكراته الفنية متاحة على الإنترنت مجاناً، ولكن أنشـطة المسـاعدة التقنية وبناء القدرات الأخرى تقدَّم بناء على طلب البلدان. ولذلك، تشـجع الأمانة الخبراء على تقديم طلبات رســمية لبناء القدرات، الأمر الذي ســيفيد أيضـــاً في تبرير تمويل هذه المساعدة التقنية أمام الجهات المانحة.

44- وقدم ممثلون عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عرضاً عن بعد حول تجربة بلدهم في تنفيذ مسح قطاع الأعمال حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام2021[18]. وكانت مبررات إجراء المسح هي توفير أساس واقعي للسياسات الرقمية، والسماح بإجراء مقارنات مع بلدان أخرى في المنطقة، وتوفير سياق لفرص الاستثمار في التكنولوجيا. وأوضحوا أن المسح أُجري بمساعدة خبراء من الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة واعتمد على دليل الأونكتاد (وأدرج ملاحظات الأونكتاد على الاستبيان)، وأن فريق المسح شارك في مشاورات إقليمية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من أجل تطوير منهجية المسح وأدواته. وذكروا أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تمكن من إنتاج مؤشرات قابلة للمقارنة دولياً بشأن استخدام قطاع الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعلم دروساً قيمة لإجراء مسوح في المستقبل. ولا بد من إجراء تقييم وطني للاحتياجات عند التخطيط لإجراء مثل هذا المسح، فضلاً عن وضع خريطة طريق لإعداد المسح وتنفيذه ومجموعة أدوات تدريبية للمنفذين.

45- وعرض ممثل من المعهد الوطني للإحصاء في الكاميرون تجربة بلده في إجراء دراسة استقصائية وطنية في عام 2022 بشأن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وأوضح أن المبررات السياساتية لإجراء الاستقصاء هي برنامج مستقبلي لتعزيز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة وسط أفريقيا بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنسيق من المدرسة الوطنية المتقدمة للهندسة في ياوندي. وقال إن الاستقصاء لم يكن عادياً من حيث إنه استهدف تغطية ثلاثة أنواع متميزة من المستخدمين: الأسر المعيشية (والأفراد)، والمنشآت (القطاع الرسمي)، والحكومة. وذكر أن المبادرة استرشدت بمواد وموارد بناء القدرات التي قدمها أعضاء الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، مشيراً بوجه خاص إلى الكتيبات التي أعدها الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأتاح المسح خط أساس لقيم المؤشرات الأساسية المتعلقة بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، بما في ذلك من جانب الشركات، وخلص المعهد الوطني للإحصاء إلى أنه يتعين عليه وضع برنامج إحصائي منتظم بشأن جمع بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز قياس الاقتصاد الرقمي مستقبلاً. ومن المفترض تكرار هذه العملية في بلدان أخرى في المنطقة (تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون).

46- وخلال المناقشة، أشار ممثل منظمة التجارة العالمية إلى أن حلقات العمل المشتركة لبناء القدرات ركزت على كتيب *قياس التجارة الرقمية* بعد إطلاقه في تموز/يوليه 2023. وأشار أيضاً إلى التحضير لعقد حلقتي عمل أخريين (واحدة لمنطقة الكاريبي وواحدة لأفريقيا)، بالتعاون مع منظمات إقليمية. كما يمكن تنظيم مزيد من حلقات العمل حسب الطلب. وقال إن معهد التدريب والتعاون التابع لمنظمة التجارة العالمية أجرى دراسة استقصائية للبلدان المستفيدة، تبين منها أن المساعدة التقنية في مجال التجارة الإلكترونية مسألة تحظى باهتمام كبير في جميع المناطق، وأن التعاون بين الوكالات أمر ضروري. وأشار خبراء من البرازيل إلى أهمية توافر المواد المنهجية بلغات مختلفة.

47- وشدد الخبراء على ضرورة وضع خريطة طريق لإنتاج إحصاءات في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، تتضمن إرشادات منهجية من المنظمات الدولية. وسلط خبراء آخرون الضوء على أهمية وضع مجموعة أدوات تدريبية أو تنظيم تدريب (ربما في شكل حلقات دراسية شبكية) بشأن قضايا منهجية بعينها، مثل كيفية التعامل مع معدلات الاستجابة المنخفضة، ووضع افتراضات موحدة، وتعاريف التجارة الإلكترونية، وأساليب دمج البيانات من مصادر مختلفة، أو بشأن قضايا خاصة بالإحصاءات التي تنتجها المصارف المركزية. وذكّر مندوب آخر بالاقتراح الداعي إلى إنشاء بوابة إلكترونية لتقاسم المعارف.

(18) المنهجية، https://www.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-en-v5.2/index.php/catalog/720، وتقرير النتائج الرئيسية https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2632.pdf.

وطلب البعض أيضاً توفير المزيد من الدورات التدريبية الإقليمية بشأن المؤشرات الأساسية للاقتصاد الرقمي بلغات مختلفة.

48- ورحبت أمانة الأونكتاد باستخدام الدول الأعضاء موارده المنهجية. غير أنها أكدت أن من المهم أن تكمل المنظمات الدولية هذه الموارد بدورات تدريبية عملية. وأبرز المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أيضاً أن ما وضعه من أدلة لجامعي البيانات، واستبيانات نموذجية، وقواعد تصديق، يمكن أن تكون مفيدة للبلدان غير الأوروبية وهي متاحة على الإنترنت مجاناً. وأبدت هيئة الإحصاء الكندية أيضاً استعدادها الكبير لتبادل خبراتها ومنهجيتها ودعت الخبراء إلى التواصل معها إن كانوا مهتمين.

49- وأظهرت تجربتا الكاميرون ودولة فلسطين أن التنفيذ الناجح لاستقصاءات قطاع الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب جهداً جماعياً لبناء تلك القدرة على التنفيذ. ويمكن الاستفادة من المنظمات الإقليمية لتيسير الاتصال بين المنظمات الدولية والأجهزة الإحصائية الوطنية.

البند 7
مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً

50- ناقش الفريق العامل، وفقاً لاختصاصاته، المواضيع التي يمكن بحثها في الاجتماعات المقبلة والتي ستُقترح في الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وسيبت فريق الخبراء الحكومي الدولي في بنود جدول الأعمال المؤقت التي ستُناقش في الاجتماع الخامس للفريق العامل في أواخر عام 2024.

51- وتبين طوال اجتماع الفريق العامل أن جميع بنود جدول الأعمال تستحق مزيداً من المناقشة، ولكن الوقت المتاح محدود. ولذلك، اقتُرح أن يحتفظ الفريق العامل بنفس البنود العامة من جدول الأعمال لاجتماعه المقبل: (أ) التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ و(ب) قياس قيمة التجارة الإلكترونية؛ و(ج) عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية؛ و(د) تنمية القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

البند 8
اعتماد موجز الرئيس

52- وافق الفريق العامل على أن يَصدر بعد انتهاء الاجتماع موجز للرئيس يعكس القضايا الرئيسية التي نوقشت خلال الاجتماع. وأذن للرئيس ولنائبة الرئيس – المقررة بوضع الصيغة النهائية للموجز. وسيُعرض موجز الرئيس على فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته السابعة، المقرر عقدها في الفترة من 6 إلى 8 أيار/مايو 2024.

خاتمة

53- وفقاً للبنود الموضوعية من جدول الأعمال، يحيل الفريق العامل الاستنتاجات والتوصيات التالية إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي:

في التقدم المحرز في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(أ) يوصي بأن يواصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى التحسين التدريجي لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن طريق العمل مع المنظمات الدولية الأخرى والأجهزة الإحصائية الوطنية في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل.

في قياس قيمة التجارة الإلكترونية

(ب) يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تنسيق عمل فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية بغية تقاسم الخبرات الوطنية، وكذلك وضع معايير قياس ومبادئ توجيهية إحصائية يمكن أن تستخدمها البلدان النامية لقياس قيمة التجارة الإلكترونية، وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في الاجتماع الخامس للفريق العامل.

في عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية

(ج) تشجيع الأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان النامية على النظر في تطبيق إطار جداول العرض والاستخدام الرقمية وتقاسم النتائج مع الفريق العامل.

(د) مواصلة عرض التجارب والنُهج المتبعة في استخدام مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية للإحصاءات الرسمية في مناقشات الفريق العامل، بهدف نشر الموارد المعرفية ذات الصلة على الإحصائيين في البلدان النامية لمساعدتهم على تحسين قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

في بناء القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(هـ) يدعو الجهات المانحة إلى زيادة الدعم المقدم لتطوير المنهجيات وبناء القدرات والتدريب والمساعدة التقنية بشأن إحصاءات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي اللازمة لدعم وضع السياسات.

(و) يطلب إلى الأونكتاد أن ينشئ مستودعاً إلكترونياً للممارسات والموارد الإحصائية الأخرى، بما في ذلك خريطة طريق لإنتاج إحصاءات الاقتصاد الرقمي يمكن لجميع البلدان الاطلاع عليها ودعم التدريب وبناء القدرات وتبادل المعارف.

54- واستناداً إلى المناقشات التي دارت في الاجتماع الرابع للفريق العامل، قد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي أن يطلب إلى الفريق العامل مواصلة مناقشة البنود التالية في اجتماعه المقبل:

- التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (بند دائم في جدول الأعمال)؛
- قياس قيمة التجارة الإلكترونية؛
- عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية؛
- تنمية القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

55- وفي الختام، حث الرئيس جميع أصحاب المصلحة على المشاركة النشطة في مبادرات القياس التي تقود عملية صنع السياسات القائم على الأدلة في الاقتصاد الرقمي. وأكد أن المشاركة التعاونية أساسية لاتخاذ قرارات مستنيرة وصياغة استراتيجيات وطنية. كما أن المشاركة الاستباقية لأصحاب المصلحة المعنيين ضرورية لضمان تطوير سياسات مؤثرة تعزز النمو والابتكار في الاقتصاد الرقمي.

المرفق الأول

قائمة الحضـــور في الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

1- حضـر الاجتماع ما مجموعه 172 مشـاركاً مسـجلاً حصـلوا على الموافقة، 55 في المائة منهم من النساء.

2- وحضر الاجتماع مشاركون من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إسبانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
إيطاليا
البرازيل
بروني دار السلام
بلجيكا
بنما
بوتسوانا
بيلاروس
تايلند
تركيا
الجزائر
جزر البهاما
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
جنوب أفريقيا
جورجيا
دولة فلسطين
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
سويسرا
الصين
عمان
فرنسا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
الكاميرون
كمبوديا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
لكسمبرغ
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
ناميبيا
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
الولايات المتحدة الأمريكية

3- وحضر الاجتماع مشاركون من المنظمات الدولية التالية:

المكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية
منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي

الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا
الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
الاتحاد البريدي العالمي
مجموعة البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية

4- وكان من بين ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص:

مركز سياسات اقتصاد البيانات (Data Economy Policy Hub)
مؤسسة الخدمات الاستشارية الإحصائية DevStat
معهد جنيف للدراسات العليا
رابطة المحامين الدولية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
جامعة جون هوبكنز
Liquid Intelligent Technologies
معهد توني بلير
جامعة هافانا

المرفق الثاني

قائمة الموارد المعتمدة كمراجع في الاجتماع الرابع للفريق العامل

يمكن الاطلاع على الوثائق الموضوعية الست والعروض الـ 21 التي قدمتها المنظمات الدولية والخبراء الوطنيون على الصفحة الشبكية للاجتماع في https://unctad.org/meeting/working-group-measuring-e-commerce-and-digital-economy-fourth-meeting.

وتشمل الموارد الأخرى المعتمدة كمراجع خلال الاجتماع ما يلي:

Brazil Dashboard on Digital Transaction Volumes: https://www.gov.br/mdic/pt-br/assuntos/observatorio-do-comercio-eletronico. (متاح بالبرتغالية فقط)

Canada Survey of Digital Technology and Internet Use (SDTIU) – methodology and questionnaire: https://www23.statcan.gc.ca/imdb/p2SV.pl?Function=getSurvey&SDDS=4225.

Canada Canadian Internet Use Survey (CIUS) – methodology and questionnaire: https://www23.statcan.gc.ca/imdb/p2SV.pl?Function=getSurvey&SDDS=4432.

Eurostat ICT usage in enterprises survey – methodological manuals and model questionnaires: https://ec.europa.eu/eurostat/web/digital-economy-and-society/publications.

International Monetary Fund Financial Access Survey – guidelines, manual and questionnaire: https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c.

ITU ICT Statistics page (links to expert groups, methodological documents, Partnership on Measuring ICT for Development): https://www.itu.int/itu-d/sites/statistics/.

ITU Academy (see courses on big data and statistics): https://academy.itu.int/.

ITU DataHub (indicators and statistics): https://datahub.itu.int/.

OECD Going Digital Toolkit. https://goingdigital.oecd.org/.

OECD Going Digital Measurement Roadmap. https://www.oecd.org/digital/the-oecd-going-digital-measurement-roadmap-bd10100f-en.htm.

OECD Going Digital Integrated Policy Framework. https://www.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/going-digital-integrated-policy-.framework_dc930adc-en

OECD Assessing national digital strategies and their governance. Featuring the National Digital Strategy Comprehensiveness indicator: https://www.oecd.org/publications/assessing-national-digital-strategies-.and-their-governance-baffceca-en.htm

UNCTAD Trade-in-services statistics information system: https://unctad.org/programme/trade-services-statistics-information-.system-tisstat

المرفق الثالث

قائمة المنظمات المشاركة في فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية في كانون الأول/ديسمبر 2023

1- مصرف جامايكا

2- دائرة الإحصاءات العامة في ماليزيا

3- وكالة تطوير المعاملات الإلكترونية (ETDA) في تايلاند

4- المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

5- المكتب الإحصائي الهنغاري المركزي

6- الاتحاد الدولي للاتصالات

7- مكتب الإحصاءات الوطني في مالطة

8- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر

9- المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك

10- وزارة الصناعة والتجارة في زمبابوي

11- المكتب الوطني للإحصاء في الصين

12- المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية في فرنسا

13- مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة

14- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

15- المركز الإقليمي للدراســـات المتعلقة بتنمية مجتمع المعلومات (CETIC.br)؛ المركز البرازيلي لمعلومات الشبكة (NIC.br)

16- دائرة الإحصاءات في سنغافورة (SingStat)

17- المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا

18- هيئة الإحصاء النمساوية

19- هيئة الإحصاء الكندية

20- هيئة الإحصاء الفنلندية

21- هيئة الإحصاء الإندونيسية (BPS ،Badan Pusat Statistik)

22- هيئة الإحصاء الكورية (KOSTAT)

23- هيئة الإحصاء البولندية

24- معهد الإحصاء التركي (TurkStat)

25- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

26- الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات

27- منظمة التجارة العالمية